النزاع بين قبرص وتركيا حول الطاقة وتداعيات هذه الأزمة

ياسمين أحمد صالح*

تُعد منطقة الشرق الأوسط عامة وشرق البحر المتوسط خاصة من المناطق التى كانت ولا تزال ساحة لصراع جيو- سياسى عالمى وإقليمى على مر العصور. غير أن هذا الصراع أخذ منحى جديدًا فى الآونة الأخيرة، وذلك بعد اكتشاف احتياطيات هائلة من النفط والغاز فى منطقة شرق المتوسط. فلم يعد النفط والغاز فقط مؤشرًا على قوة الدولة اقتصاديًا، وإنما أصبح سبب من أسباب التوتر والنزاع بين الدول، فقد أخذت دول المنطقة تتصارع وتتنافس من أجل السيطرة على منابع الغاز والنفط بالمنطقة، مما ينذر بتحفيز وتجدد الصراعات كالصراع التركى القبرصى وهو محور هذه الدراسة، والصراع الإسرائيلى اللبنانى. وبات هذا المشهد التنافسى، والذى تدعى فيه كل دولة من دول المنطقة أحقيتها فى هذه الثروات أكثر تعبيرًا عن خريطة التحالفات الإقليمية الجديدة التى تشهدها المنطقة لتعظيم الاستفادة من هذه الثروات.

مقدمة

تُعد منطقة شرق المتوسط من المناطق المزدحمة بالأطماع الاقتصادية والمشاريع السياسية المتعارضة خاصة بعد اكتشاف احتياطيات هائلة من النفط والغاز فى المنطقة، فقد كشفت الدراسة التى أجرتها هيئة المسح الجيولوجى الأمريكية عن وجود ما يقرب من ١٢٢ تريليون م٣ من مصادر الغاز غير المكتشفة فى حوض شرق المتوسط قبالة سواحل سوريا ولبنان وإسرائيل وغزة وقبرص، بالإضافة إلى ما يقارب ١٠٧ مليارات برميل من النفط القابلة للاستخراج، ومن ثم بدأت عمليات التنقيب عن مصادر الطاقة من قبل بعض القوى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية، والتى أرسلت شركات لتقوم بعمليات التنقيب واكتشفت حقل تمار عام ٢٠٠٩ بالقرب من إسرائيل، تبعها عدد من أعمال التنقيب قامت بها إسرائيل، ومصر وغيرها من الدول،

* مدرس علوم سياسية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بنى سويف.

المجلة الجنائية القومية، المجلد الثالث والستون، العدد الثالث، نوفمبر ٢٠٢٠.

وبناء عليه أصبحت هذه المنطقة محور اهتمام للقوى الدولية، وتفجر على أثرها المرحلة الأخيرة من التوتر بإعلان أنقرة بدء الحفر قبالة قبرص، بحثًا عن ثروة ترى أنها من حق القبارصة الأتراك، فضلًا عن الدفاع عن مصالح تركيا الخالصة. ففى خطوة تصعيدية أرسلت تركيا سفينة الحفر الثانية ياووز المتخصصة فى الحفر فى البحار للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعى فى مياه المنطقة الاقتصادية الخاصة القبرصية، إضافة إلى استمرار السفينة التركية "فاتح" فى أعمال الحفر غرب الجزيرة منذ مايو الماضى إلى جانب سفينة "بربروس"، الأمر الذى ترتب عليه ازدياد حدة التوتر بين أنقرة وعدة أطراف تدعى كل منهم أحقيتها فى استغلال ثروات هذه المنطقة. وهنا يثار تساؤل رئيسى ومهم إلى أى مدى تتمتع تركيا بأحقية التنقيب عن النفط والغاز الطبيعى فى منطقة شرق المتوسط؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسى عدد من التساؤلات الفرعية: ما طبيعة النزاع بين قبرص وتركيا فى منطقة شرق المتوسط؟ ما المقصود بالمنطقة الاقتصادية، وقواعد استغلال الثروات بها وفقًا لقواعد القانون الدولى للبحار؟ كيف تم ترسيم الحدود بين قبرص وغيرها من الدول المجاورة؟ ما تداعيات الأزمة على المنطقة؟ وفيما يلى محاولة للإجابة على تلك التساؤلات:

أولاً: طبيعة النزاع بين قبرص وتركيا

النزاع القبرصى التركى من أشد النزاعات فى منطقة شرق المتوسط، فلم يقتصر الصراع داخل منطقة شرق المتوسط على الصراع الحدودى بين عدد من الدول، التى ترغب كل منهما فى ترسيم حدودها، وإنما أصبح صراعًا على الغاز وموارد الطاقة، التى تشترك فيها عدد من الدول فى حوض شرق المتوسط من أهمهم: اليونان، لبنان، مصر، إسرائيل فضلًا عن عدد من الفاعلين الدوليين مما يزيد الأمر تعقيدًا. وترجع جذور هذه الأزمة إلى الانقلاب العسكرى الذى قام به القبارصة اليونان بدعم من

المجلس العسكرى اليونانى، والذى على إثره قامت تركيا بالتدخل عسكريًا لحماية القبارصة الأتراك. فقد شرعت تركيا بإرسال حملة عسكرية إلى قبرص فى ٢٠ يوليو ١٩٧٤، وفشل الانقلاب بعد تدخل تركيا العسكرى، وعاد مكاريوس إلى منصبه والذى سبق وأن تم عزله من منصبه أثناء الانقلاب العسكرى، وبدأت تركيا بالشروع لتسيطر على حوالى ٣٧٪ من إجمالى مساحة قبرص. بعد عدة عمليات عسكرية فى ١٩٧٤، وافق القبارصة اليونانيون فى رزوكارباسو بالعيش فى ظل الإدارة القبرصية التركية وبقوا فى شمال قبرص. أما باقى القبارصة اليونانيين فى الشمال (وعددهم حوالى ١٦٠،٠٠٠) فقد اتجهوا جنوبًا مفضلين العيش تحت الإدارة القبرصية اليونانية، وفر ٥٠٠٠٠ من القبارصة الأتراك شمالًا، أعلنت دولة قبرص التركية الفيدرالية سنة ١٩٧٥ كخطوة أولى نحو دولة قبرص الاتحادية مستقبلًا، ولكن رفضها كل من جمهورية قبرص والأمم المتحدة وأيضًا المجتمع الدولى. وبعد ثمان سنوات من المفاوضات الفاشلة مع قيادات القبارصة اليونان، أعلن شمال قبرص استقلاله من طرف واحد يوم ١٥ نوفمبر ١٩٨٣ باسم جمهورية شمال قبرص التركية، فرفضت قبرص والأمم المتحدة إعلان هذا الاستقلال. فى السنوات الأخيرة هيمن على الحياة السياسية أمر توحيد شمل الجزيرة، بأمل أن انضمام قبرص المزمع إلى الاتحاد الأوروبى سيكون بمثابة حافز مشجع نحو التوصل إلى تسوية بين طرفى النزاع، وفى سنة ٢٠٠٤ توسطت الأمم المتحدة بعرض تسوية السلام بأن يكون استفتاء لكلا الجانبين. وقد عارض التسوية المقترحة كل من رئيس قبرص تاسوس بابادوبولوس ورئيس شمال قبرص التركية رؤوف دنكطاش؛ وفى الاستفتاء وافق غالبية القبارصة الأتراك على الاقتراح لكن اليونانيين رفضوها. ونتيجة لذلك فقد دخلت قبرص الاتحاد الأوروبى كجزيرة مقسمة حيث استبعد شمال قبرص. ونتيجة للتصويت فقد استقال دنكطاش معلنًا محمد على طلعت المؤيد للحل خلفا له.

رغم دعم الأمم المتحدة للخطة، وموافقة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا والسويد على الخطة، فإن الرفض اليوناني كان عقبةً أمام اتحاد شطري الجزيرة، لتستمر المشكلة بلا حل حتى يومنا هذا[١].

وهكذا يتضح لنا أن الصراع بين قبرص وتركيا لم يكن وليد اللحظة وإنما يعود لسنوات عديدة ماضية، لكن ما يشهده العالم الآن من تجدد للصراع يرجع سببه إلى الثروات الطبيعية التى تم اكتشافها فى منطقة شرق المتوسط. والجدير بالذكر أن هذه المنطقة تضم عدد من الدول، ففى جنوبه هناك مصر وفى شرقه فلسطين وإسرائيل ولبنان وسوريا وتركيا، وفى وسطه قبرص، بينما هناك تركيا فى شمال شرق المتوسط، ولكل من هذه الدول منطقتها الاقتصادية الخاصة بها. لذا قاد اكتشاف هذه الثروات إلى مطالب بترسيم المناطق الاقتصادية لكل من هذه الدول.

فعقب أول اكتشاف للغاز فى شرق البحر المتوسط فى العام ١٩٦٩ فى مصر، توالت الاكتشافات قبالة سواحل دول شرق البحر المتوسط، فتم العثور على مصادر أخرى فى عامى ١٩٩٩ و٢٠٠٠ فى مدينتى عسقلان وقطاع غزة، مما شجع دول الإقليم على زيادة الأنشطة والمشاريع الأجنبية الاستكشافية فى المنطقة، ولا سيما مع تقديرات هيئة المسح الجيولوجى الأمريكية التى أشارت إلى احتمال وجود نحو ١٢٢ تريليون متر مكعب من مصادر الغاز غير المكتشفة قبالة سواحل سوريا ولبنان وغزة وقبرص ومدن الداخل الفلسطينى، بالإضافة إلى حوالى ١٠٧ مليارات برميل من النفط القابل للاستخراج[٢].

أما بالنسبة للحقول، فلقد اكتشف أول حقل عام ٢٠٠٩ أمام ساحل مدينة حيفا الفلسطينية على يد شركتى "نوبل إنيرجى" الأمريكية و"ديليك أفنير" الإسرائيلية، وعقبه اكتشافات أخرى فى نفس المنطقة وغيرها، مثل حقل ظُهر (٨٥٠ مليار متر مكعب) فى مصر، وأفروديت (١٢٧ مليار متر مكعب) فى قبرص، ومع توالى هذه

الاكتشافات التى من شأنها أن تزيد النفوذ السياسى فى المنطقة وتقلب موازين القوى فى الشرق الأوسط كاملًا، لم تهدأ طموحات وأطماع دول الإقليم فى توسيع أنشطتها وعملياتها(٣).

فى المقابل، تصادمت هذه الأطماع بآمال دول أخرى فى المنطقة مما أدى إلى احتدام المنافسة والخلافات على مصادر الغاز، وتحديدًا بين "إسرائيل" ولبنان، وبين "إسرائيل" وقطاع غزة، وبين تركيا واليونان وقبرص الرومية، وبين اليونان وتركيا ومصر، وبين "إسرائيل" وقبرص، ومؤخرًا بين تركيا ومصر، فلقد وقعت الأخيرة فى عامى ٢٠١٧ و٢٠١٨ اتفاقيتين مع قبرص لنقل الغاز الطبيعى من حقل أفروديت إليها. أما بالنسبة لإسرائيل ولبنان، لم يتم التوصل لاتفاق حول استغلال هذه الموارد. فإسرائيل تبنّت موقفًا حازمًا لتأكيد حقها في استغلال المواد الهيدروكربونية، أما لبنان فقد احتجت على هذه التحركات بدعم من إيران، كما هدد حزب الله فى لبنان بضرب السفن الإسرائيلية إذا كانت تتدخل فى مشاريع تطوير الغاز فى لبنان. كما اتفق لبنان وقبرص على إعداد اتفاقيتين تم تطبيقهما فى سبتمبر الجارى وذلك وفقًا لتصريحات الجانبين حول المكامن النفطية البحرية المشتركة فى البحر المتوسط وحول مشاريع البنية التحتية العابرة للحدود. فإيران لديها مخطط واضح فى منطقة شرق المتوسط وهذا يفسر سبب تواجدها فى سوريا ودعمها الكامل لنظام بشار الأسد، وسوريا تتمتع بأهمية ملحوظة فى الجغرافيا السياسية لمنطقة شرق المتوسط باعتبارها منطقة مفترق طرق لخط أنابيب. فبسبب الحرب والعقوبات لم تعد سوريا قادرة على تصدير وقودها إلى أوروبا ولذلك رأت الحل فى تنويع صادراتها من خلال التعاون مع إيران وروسيا. الأولى تخطط لبناء خط أنابيب إلى البحر المتوسط وأوروبا عبر شمال العراق وسوريا، أما روسيا فتعتبر سوريا قناة مهمة للوصول إلى البحر المتوسط، فقد حصلت روسيا فى العام الماضى على الحق الحصرى لإنتاج النفط والغاز فى سوريا، وهذا ما

يفسر دعم الكرملين لحكومة الأسد. ومن ثم تدخل تركيا فى المنطقة ليس بهدف إيقاف تشكيل دولة كردية فقط وإنما أيضًا بهدف تجنب تنفيذ مثل هذه المشروعات والتى من شأنها أن تقلل من أهمية تركيا الجيولوجية– الاقتصادية(٤).

ثانياً: الموقف القبرصى والتركى من الأزمة

أثارت اكتشافات حقلى «أفروديب» و«كاليبسو» آمالًا فى جعل الجزيرة مركزًا لمنتجى الطاقة فى شرق البحر المتوسط وحتى توفير فرصة لحل النزاع بين الجنوب اليونانى والشمال التركى المنقسم منذ عام ١٩٧٤، لكن تركيا عرقلت الأمر وتبنت موقفًا عدوانيًا، ولم تتردد فى استخدام الجيش لحماية مصالحها. كما قامت تركيا أيضًا بأعمال استفزازية فى بحر إيجه لثنى اليونان الشريك الوثيق لقبرص(٥).

يُذكر أن الأزمة قد تصاعدت فى شرق المتوسط بعد التهديدات التركية فى أكثر من مناسبة منذ ٢٠١١، حول أحقيتها فى آبار قبرص أعقبها إصدار السلطات القبرصية، مذكرة اعتقال دولية، بحق طاقم سفينة تركية كانت تنقب عن الغاز فى المنطقة الاقتصادية بجزيرة نيقوسيا اليونانية.

وفى بداية ٢٠١٤، اتهمت قبرص السلطات التركية بمحاولة التعرض لإحدى السفن النشطة فى التنقيب وأبحاث جيولوجية فى المنطقة بعدما اتهمتها بالدخول إلى "المياه التركية"، فى حين أكدت قبرص أن السفينة كانت موجودة فى المنطقة الاقتصادية التابعة لها، ومع سعى تركيا الحثيث لعرقلة جهود الجزيرة اليونانية، كانت الأخيرة مستمرة فى البحث عن الغاز داخل المنطقة الاقتصادية خاصتها طبقًا للقوانين الدولية.

وقد ترتب على هذا السلوك تحالف معادٍ لتركيا ينشأ تدريجيا بين اليونان وقبرص وإسرائيل ومصر. أول ثلاث دول منهم تعزز شراكتها فى مجال الطاقة والدفاع، وقد توصلت إلى اتفاق مع إيطاليا لبناء خط أنابيب جديد إلى أوروبا، وتأمل

مصر فى أن تصبح جزءًا من الاتفاق من خلال ربط حقل «ظُهر» مع خط الأنابيب هذا، ذلك الحقل الذى أعلنت مصر فى ٢٠١٥ اكتشافه لإنتاج الغاز الطبيعى باحتياطيات تقدر بـ٣٠ تريليون قدم مكعب، قبل أن تبدأ الإنتاج الفعلى منه فى ديسمبر ٢٠١٧، ويعد حقل ظهر أضخم حقل لإنتاج الغاز الطبيعى بالبحر المتوسط، وإلى جانب ذلك وقعت حكومتا مصر وقبرص اتفاقًا لإنشاء خط أنابيب بحرى لنقل الغاز الطبيعى من حقل أفروديت لمحطات الإسالة على ساحل البحر المتوسط بمصر، ومن ثم إعادة تصديره[٦].

هذا وقد حاولت تركيا التأكيد فى يناير الماضى على استمرارها فى أعمال التنقيب حتى سبتمبر فى سواحل جزيرة قبرص، فكان التصعيد ضد أنقرة مرة أخرى، من الدول التى تمتلك استثمارات في المنطقة، وتم تشكيل "منتدى غاز شرق المتوسط"[٧] فى القاهرة بالاشتراك مع ٦ دول أخرى بخلاف مصر، دون تقديم الدعوة إلى تركيا، حيث شارك فى تأسيسه كل من وزراء الطاقة القبرصى واليونانى والإسرائيلى والإيطالى والأردنى والفلسطينى، بالإضافة إلى وزير البترول المصرى وأعلن الوزراء اعتزامهم إنشاء "منتدى غاز شرق المتوسط" (EMGF) بهدف تأسيس منظمة دولية تحترم حقوق الأعضاء بشأن مواردها الطبيعية بما يتفق مع مبادئ القانون الدولى، وتدعم جهودهم فى الاستفادة من احتياطاتهم واستخدام البنية التحتية وبناء بنية جديدة وذلك بهدف تأمين احتياجاتهم من الطاقة لصالح رفاهية شعوبهم.

يُذكر أن عمليات التنقيب التركية فى مناطق تابعة لقبرص فى البحر المتوسط قد بدأت عام ٢٠١٧ عندما أطلقت أنقرة سفينة "خير الدين بربروس باشا"، التى تم شراؤها من النرويج عام ٢٠١٣.

وفى فبراير من العام الماضى، انتهكت تركيا القانون الدولى عندما اعترضت سفنها الحربية سفينة تابعة لشركة "إينى" الإيطالية، التى كانت تستكشف حقول الغاز فى مياه قبرص الإقليمية.

وفى مايو من العام نفسه، أطلقت تركيا أول سفينة حفر سمتها "الفاتح"، التى اعتبر وزير الطاقة التركى إطلاقها بمثابة "بداية حقبة جديدة" فى مخطط اكتشاف النفط والغاز فى تركيا.

وفى أكتوبر الماضى، أبحرت سفينة الاستكشاف التركية فى المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، بمساندة ٣ سفن لوجيستية (فاتح وياووز وبربروس)، ليعلن بعدها بأربعة أشهر وزير الخارجية التركى، أن سفن التنقيب التركية ستنتقل من عمليات المسح إلى التنقيب.

وأخيرًا، أعلنت البحرية التركية نيتها إجراء عمليات تنقيب عن الغاز حتى سبتمبر المقبل، فى منطقة من البحر المتوسط، تقول السلطات القبرصية إنها تندرج ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة للجزيرة[٨].

وواجه إعلان تركيا الأخير رفضًا دوليًا من انتهاكها لحقوق دول الجوار، إذ طالبها الاتحاد الأوروبى، الذى سعت تركيا طويلًا للانضمام إليه، إلى وقف الأعمال غير القانونية واحترام الحقوق السيادية لقبرص، كما حذرت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبى، فيديريكا موغيرينى، تركيا، من أن الاتحاد سيرد على تلك الخطوات بشكل ملائم وبتضامن كامل مع قبرص.

أما الخارجية التركية، فعكست تعنت الحكومة وأعلنت رفضها تصريحات موغيرينى، قائلة إن أعمال الحفر تستند إلى "حقوق مشروعة"، متهمة" الحكومة القبرصية "بعدم التحلى بروح المسئولية، وبتهديد أمن واستقرار منطقة شرق البحر المتوسط.

وفى أواخر شهر أغسطس، قامت تركيا بإرسال السفينة التركية الرابعة أوروج ريس للتنقيب والبحث عن النفط والغاز شرقى حوض المتوسط برفقة فرقاطتين من البحرية التركية، وإلى جانب الفرقاطتين، يرافق السفينة الجديدة زوارق حربية تابعة لقيادة القوات البحرية التركية.

وهذه التحركات ليست بغريبة على تركيا، فتركيا تريد أن تصبح لاعبًا عالميًا فى مجال النفط والغاز بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على المواد الهيدروكربونية، وجاء الإطلاق بعد الإعلان عن السياسة الوطنية للطاقة والتعدين فى تركيا، والتى تم الإعلان عنها فى أبريل ٢٠١٧، والتى ركزت على تعبئة الموارد المحلية وتنويع مصادر الطاقة[٩].

الموقف القبرصى من الأزمة:

قدمت جمهورية قبرص ردًا دبلوماسيًا سريعا مؤكدةً على حقها الذى كفله لها القانون الدولى فى البحث والتنقيب عن الغاز، حيث أدانت قبرص إطلاق تركيا عملية تنقيب جديدة عن النفط والغاز قبالة سواحل الجزيرة المقسمة، معتبرة أنها تصعيد للانتهاكات التركية المستمرة.كما طالب كل من زعماء قبرص واليونان بإعادة المفاوضات المتوقفة لإيجاد حل للنزاع في الجزيرة المقسمة.

لكن الأمر الذى أثار مخاوف اليونان وقبرص وشركاؤهم فى الاتحاد الأوروبى هو الصلة بين الموقف الرسمى لتركيا ضد التنقيب فى شواطئ قبرص، والذى دعمته بوجودها العسكرى، والخطابات السياسية المتعلقة بقبرص خلال انتخابات تركيا. إن الحليف الانتخابى لحزب العدالة والتنمية، حزب الحركة الوطنية المتطرف، يفضل اتباع نهج متشدد فى تحقيق الأمن القومى، ووفقًا لسنان أولجن من كارنيجى أوروبا، يعتبر الحزب أن أى صفقة بخصوص قبرص بمثابة خيانة.

لذا طلبت قبرص من جميع الدول تقديم الدعم والمساندة لها فى الوقوف أمام مثل هذه التحركات التركية التى تخالف أحكام وقواعد القانون الدولى[١٠].

وهكذا يتضح لنا إلى أى مدى تشكل منطقة شرق المتوسط بؤرة للصراع والتوتر بين كثير من دول المنطقة عامة وتركيا وقبرص خاصة، الأمر الذى ترتب عليه سعى دائم ومستمر من قبل هذه الدول للحصول على أكبر قدر من اكتشافات الغاز الطبيعى بالمنطقة وهنا يثار تساؤل رئيسى ومهم إلى أى مدى تتمتع تركيا بأحقية التنقيب عن الغاز فى هذه المنطقة من منظور القانون الدولى؟

ثالثاً: تقييم الأزمة فى ضوء قواعد القانون الدولى

لقد أدى اكتشاف الغاز الطبيعى فى منطقة شرق المتوسط إلى تصاعد التوتر بين قبرص وتركيا كما سبق وأن أوضحنا، فقد اتخذت تركيا مجموعة من الإجراءات بداية من منع تركيا لسفن تابعة لشركة إينى الإيطالية من التنقيب عن الغاز قرابة السواحل القبرصية، وصولًا إلى إرسال عدد من السفن للتنقيب والبحث عن الغاز الذى تم اكتشافه فى منطقة الجرف القارى والمنطقة الاقتصادية الخاصة التابعة لقبرص مبررة ذلك بعدد من الحجج الواهية منها: قبرص جزيرة ليس لها حقوق فى الجرف القارى من وجهة نظر تركيا وبالتالى ليس لقبرص حق قانونى فى إعلان منطقة اقتصادية خالصة، وجميع الاتفاقات التى أبرمتها السلطات القبرصية اليونانية مع الشركات الدولية باطلة من الناحية القانونية. ونتيجة لذلك، اتهمت السلطات التركية قبرص والشركات الدولية التى تقوم بالتنقيب فى بلوك ٦ وبلوك ٣ قبالة ساحل قبرص بانتهاك الحقوق السيادية لتركيا (التى تعتبر المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها لتمتد إلى الكتل الواقعة جنوب قبرص) والقبارصة الأتراك. علاوة على ذلك، فى عام ٢٠١١ منحت جمهورية شمال قبرص التركية حقوق الحفر الخاصة بها لشركة TPAO التركية. كما أعلن وزير الخارجية التركى قبل انتخابات يونيو أن الاتفاقية القبرصية

المصرية لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين «لاغية وباطلة»، منتهكة حقوق القبارصة الأتراك للاستفادة من موارد الجزيرة[١١].

القانون الدولى للبحار:

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢ من أوسع الاتفاقيات من حيث عدد الدول الأطراف فيها، كما أنها تُعد إنجازًا كبيرا فى مجال التنظيم القانونى لاستكشاف واستغلال الثروات والموارد الطبيعية الموجودة فى قيعان البحار والمحيطات، وغيرها من الأمور المتعلقة بحماية البيئة البحرية من التلوث والبحث العلمى فى البحار. هذا وقد قسمت اتفاقية الأمم المتحدة البحر الى ستة أجزاء وهى: المياه الداخلية، البحر الإقليمى، المنطقة الملاصقة، المنطقة الاقتصادية الخالصة، الجرف القارى، أعالى البحار.

المنطقة الاقتصادية الخالصة:

نصت المادة ٥٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على أن"لا تمتد المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى أكثر من ٢٠٠ ميل بحرى من خطوط الأساس التى يقاس منها عرض البحر الإقليمى"، ولما كان البحر الإقليمى قد جرى تحديده بـ١٢ ميل بحرى، فإن نطاق المنطقة الاقتصادية الخالصة لا يتجاوز ١٨٨ ميلاً بحريًا. كما نصت المادة ٧٤ من الاتفاقية أيضًا على أنه "يتم تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدول ذات السواحل المتقابلة عن طريق الاتفاق على أساس القانون الدولى، كما أُشير إليه فى المادة ٣٨ من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية بغية التوصل الى حل منصف، وإذا تعذر التوصل إلى اتفاق فى غضون فترة معقولة من الزمن، تلجأ الدول المعنية إلى الإجراءات المنصوص عليها فى الجزء الخامس عشر. وحينما يكن جرف قارى واحد واقعًا بامتداد أقاليم دول متجاورة يحدد الجرف القارى باتفاق بين هذه الدول، وفى حالة عدم الاتفاق، يتم تطبيق طريقة المسافات المتساوية

كأبعاد بين الحد الفاصل وأقرب نقط فى خط الأساس الذى يبدأ من قياس عرض البحر الإقليمى لكل من هذه الدول إذا لم تكن هناك طريقة أخرى فى التحديد.

ويلاحظ أن اتفاق الدول المتجاورة على تحديد مناطقها الاقتصادية على أساس المادة ٧٤ من الاتفاقية يتعين أن يتم على أساس مبادئ القانون الدولى، وهنا يتم البحث فى قواعد المعاهدات الدولية النافذة وقواعد العرف الدولى والمبادئ العامة للقانون. لذا تعين علينا الرجوع الى معاهدة ترسيم الحدود بين مصر وقبرص عام ٢٠١٣ والتى ترفض تركيا الاعتراف بها على الرغم أن الاتفاقية جرت وفق القواعد القانونية، فهناك مرحلتان تمر بهما عملية ترسيم الحدود: مرحلة سياسية وقانونية (تعيين الحدود): الاتفاق على منطقة واحدة تكون الحد الفاصل بين الدولتين، مرحلة فنية (ترسيم الحدود): هى عملية ترسيم وتخطيط وضع العلامات محددة ويتم إيصالها مع بعضها لتشكل خط الحدود، كما تم إيداعها لدى الأمم المتحدة، إلا أن تركيا لم تثر هذه القضية إلا بعد مرور خمس سنوات من إبرام المعاهدة . يُذكر أن هذه المعاهدة لم تنص على مدة محددة لانتهائها، كما أنه لم يحدث تغير فى الظروف للدفع بإعادة النظر فى الاتفاقية. وبالتالى الاتفاقية صحيحة من الناحية القانونية، وفى حالة وجود أى نزاع يتعين على الأطراف المتنازعة اللجوء الى وسائل تسوية المنازعات المنصوص عليها فى الفصل الخامس عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢[١٢].

حقوق الدول الساحلية فى المنطقة الاقتصادية:

تتمثل حقوق الدول الساحلية فى المناطق الاقتصادية الخالصة فى حقوق الدول الساحلية على الموارد الطبيعية غير الحية: الدول الساحلية لها الحق فى استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية غير الحية سواء بواسطة مواطنيها أو بواسطة دولة أخرى أو شركات أجنبية، ويقصد بالاستكشاف إجراء مسح شامل للمنطقة الاقتصادية بما

يشمله ذلك من القيام بأعمال الحفر والتنقيب وأخذ العينات، كما يشمل أيضا تحليل وإذابة المعادن. وتعد مرحلة الاستكشاف مرحلة سابقة على استغلال الثروات غير الحية.

حقوق الدول الساحلية على الموارد الطبيعية الحية:

الدول الساحلية لها الحق فى استكشاف واستغلال الثروات الحيوانية والنباتية. بالنسبة للثروات الحيوانية تشمل جميع أنواع الأسماك فى المنطقة الاقتصادية بالإضافة إلى حقها فى زراعة الأسماك، أما الثروات الحية النباتية فى المنطقة الاقتصادية فقد اكتسبت أهمية فى ضوء ما ثبت علميا من أهمية أنواع متعددة من الأعشاب والنباتات البحرية كمصدر من مصادر الغذاء والبروتين[١٣].

وبالنسبة للادعاءات التركية: أولها ان قبرص جزيرة والجزر ليس لديها مناطق اقتصادية خالصة وليس لديها سوى ١٢ ميلًا فقط ولكن قبرص جزيرة ودولة ومعترف بها فى الأمم المتحدة.

لم تراع مصالح قبرص التركية ولكن قبرص التركية غير معترف بها لا من الأمم المتحدة ولا الاتحاد الأوروبى ولا أى دولة بالعالم إلا تركيا، بل هى أرض محتلة من قبل تركيا بعد أن غزت قبرص عام ١٩٧٤ واحتلت الجزء الشمالى من دولة قبرص وأعلنته دولة.

لذا تُعد هذه الحجج بلا شك حججًا واهية لا يتوافر لها أى سند قانونى، كما أن هذه الحجج لا تؤثر على عملية ترسيم الحدود بين مصر وقبرص. فالمسافة بين خطى الأساس بين قبرص ومصر ٢٠٧ أميال بحرية منها ١٢ ميلًا لكل دولة أصبح ٢٤ وتتبقى المسافة ١٨٣ ميلًا لمصر ٩١,٥ ميل ولقبرص مثلهم. وبهذا يكون من حق الدولتين التنقيب فى المنطقة البحرية المخصصة لكلًا منهما[١٤].

رابعًا: تداعيات الصراع على حقول الغاز والنفط فى منطقة شرق المتوسط

لا شك أن التحركات التركية فى منطقة شرق المتوسط إلى جانب أعمال التنقيب التى تقوم بها فى المنطقة كان لها دور كبير فى تعقد الأوضاع خاصة فى ظل تواجد قوى دولية وإقليمية أخرى ترفض التهديد التركى لمصالحهما فى المنطقة مثل مصر وإسرائيل والاتحاد الأوربى وروسيا والولايات المتحدة.

فالاتحاد الأوروبى كثيرًا ما ندد بالتحركات التركية فى شرق المتوسط، والتى تعد ذات أهمية كبيرة بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبى فهى بمثابة عازل يحمى القارة الأوروبية من التهديدات الإرهابية. فقد قالت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبى فيديريكا موغيرينى فى بيان "إن الاتحاد الأوروبى سيرد بالشكل المناسب، وهو متضامن تماما مع قبرص[١٥].

وفى الوقت الذى بدأت تتحرك فيه الولايات المتحدة لفرض عقوبات على أنقرة بسبب قيامها بشراء صواريخ مضادة للطائرات من طراز S-400 من روسيا، بدأ الاتحاد الأوروبى فى فرض عقوبات على تركيا بسبب أعمال التنقيب على الغاز قبالة السواحل القبرصية، حيث أعلن المجلس الأوروبى (اجتماع رؤساء حكومات الاتحاد الأوروبى) عن أنه سوف يفرض عقوبات على تركيا بسبب أعمال التنقيب غير المشروعة التى قامت بها قبالة سواحل قبرص، وهذه العقوبات هى عقوبات جديدة لا تتعلق بطلب تركيا المتوقف منذ فترة طويلة للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبى، وإنما تتمثل فى خفض المخصصات المالية لها باعتبارها مرشحة لعضوية الكتلة الأوروبية فى ٢٠٢٠، ودعا بنك الاستثمار الأوروبى إلى مراجعة أنشطة الإقراض فى تركيا.

وبعد القرار الأوروبى بفرض العقوبات تم تعليق كافة الشراكات التركية الأوروبية والاجتماعات الأخرى رفيعة المستوى التى كانت تتم بين الاتحاد الأوروبى

وأنقرة كما ستتم مراجعة المساعدة المقدمة قبل الانضمام إلى تركيا لعام ٢٠٢٠، والتى من المحتمل أن تبلغ قيمتها حوالى ٨٠٠ مليون يورو على مدار عام. كما قرر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى تعليق المفاوضات حول اتفاق النقل الجوى الشامل مع تركيا وإلغاء اجتماعات مجلس الشراكة والاجتماعات رفيعة المستوى مع تركيا فى الوقت الحالى(١٦).

نتاجًا لهذه العقوبات صعدت تركيا من لهجتها، حيث لوحت باللجوء إلى التدخل العسكرى فى منطقة شرق المتوسط، مؤكدة أنها لن ترضخ للعقوبات المفروضة من جانب الاتحاد الأوروبى، وستواصل التنقيب فى المنطقة بحثًا عن الغاز، وقال الرئيس أردوغان إن "جيش تركيا لن يتردد فى الإقدام على خطوات كالتى اتخذها قبل ٤٥ عامًا عندما يتعلق الأمر بحياة وأمن الشعب القبرصى التركى». وأضاف أردوغان، فى رسالة إلى مصطفى أكينجى، رئيس ما تسمى «جمهورية شمال قبرص التركية» التى لا تحظى بأي اعتراف دولى والتى تعترف بها تركيا فقط، بمناسبة الذكرى الـ٤٥ لما يُعرف بـ«عيد السلام والحرية» فى شمال قبرص، أن «تركيا قامت بعملية السلام العسكرية، عام ١٩٧٤ بهدف حماية حقوق ومصالح الشعب القبرصى التركى الذين هم شركاء متساوون فى جزيرة قبرص». وتابع: «لا ينبغى لأحد أن يعتقد أن الجيش التركى سيتردد فى الإقدام على الخطوة التى اتخذها قبل ٤٥ عامًا عندما يتعلق الأمر بحياة وأمن الشعب القبرصى التركى... من يعتقدون أن جزيرة قبرص وثروات المنطقة تابعة لهم فقط سيواجهون حزم تركيا و(جمهورية شمال قبرص التركية)". كما أعلنت تركيا استمرار وصول معدات منظومة الدفاع الصاروخى الروسية «إس ٤٠٠» عبر جسر جوى من روسيا(١٧).

وهنا يثار تساؤل رئيسى ومهم إلى أى مدى يخول القانون الدولى الحق للاتحاد الأوروبى فى فرض العقوبات على تركيا؟

تُعد العقوبات أداة فى يد المجتمع الدولى وليس من حق أى دولة أو مجموعة من الدول فرض العقوبات على دولة أخرى، لأن ذلك يتنافى مع أحكام وقواعد القانون الدولى. فقد نص ميثاق الأمم المتحدة على اختصاصات مجلس الأمن الدولى المسئول عن حفظ الأمن والسلم الدوليين، ومن ثم فإن للمجلس وحده الحق فى اتخاذ أية تدابير من شأنها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

فرنسا:

أدانت فرنسا التحركات التركية فى المنطقة مؤكدة على أن ذلك يُعد خرقا لقواعد القانون الدولى، فقد طالب ماكرون تركيا بوقف أعمال التنقيب، لكن تركيا لم ترتدع، كما أكد ماكرون على أهمية قبرص كمرفأ للقوة البحرية الفرنسية فى شرق المتوسط، والمكونة من حاملة الطائرات، شارل ديجول والقطع البحرية المرافقة لها.

فقد أصدرت فرنسا وقبرص إعلان نوايا مشترك حول التخطيط لتوسيع الميناء لاستقبال السفن الحربية الأكبر حجمًا. هذا ويذكر أن هناك جوانب تعاون عديدة بين قبرص وفرنسا، فقد اتفقت الدولتان على تجديد العمل باتفاقية التعاون الدفاعى لنحو عشر سنوات حتى عام ٢٠٢٧. كما قامت البحرية الفرنسية والبحرية القبرصية فى الآونة الأخيرة بعمل مناورات مشتركة فى منطقة شرق المتوسط وذلك لمساعدة الجزيرة الواقعة فى شرق البحر المتوسط على الوفاء بواجباتها كدولة ذات سيادة. وتأتى المناورات فى وقت تتجه فيه سفينة حفر تركية ترافقها سفينة حربية للحفر داخل المياه مدعيةً تركيا أنها تعمل ذلك لحماية مصالحها ومصالح القبارصة الأتراك فى احتياطيات الطاقة فى المنطقة. وهذا بلا شك يُعد مخالفا لقواعد القانون الدولى وانتهاكًا لسيادة قبرص، فتركيا أرسلت السفينة ياووز إلى الرقعة رقم ٧ من المنطقة الاقتصادية لقبرص علما بأن تراخيص التنقيب فى هذه المنطقة منحت فى شهر سبتمبر لشركة الطاقة الفرنسية "توتال" وشريكتها الإيطالية "اينى"[١٨].

الولايات المتحدة:

تلعب الولايات المتحدة دورًا مهمًا فى منطقة شرق المتوسط، حيث يشكل الأسطول السادس الأمريكى التواجد الأكبر لها فى حوض المتوسط ومهمته فرض السيطرة الأمريكية عليه لتأمين احتياجات النفط الخليجى للولايات المتحدة ولغرب أوروبا إضافة إلى ضمان استقرار الأمن فى الدول المتوسطية خاصة حلفاء الولايات المتحدة مثل إيطاليا واليونان. وعلى ضوء هذه المصالح المشتركة فى المنطقة، أدانت الولايات المتحدة أعمال التنقيب التى تقوم بها تركيا فى المنطقة الاقتصادية لقبرص مؤكدة على أن ذلك يُشكل انتهاكًا لأحكام وقواعد القانون الدولى، رافضة التحدى التركى والذى برز من خلال إرسال سفينة رابعة إلى الرقعة ٧ فى المنطقة الاقتصادية لقبرص والتى مُنح حق التنقيب فيها لشركات فرنسية وإيطالية كما سبق وأن أوضحنا سابقًا. حيث قال وزير الخارجية الأميركى، مايك بومبيو، السبت، خلال زيارته لليونان، إن واشنطن أبلغت تركيا رفضها أعمال التنقيب غير القانونية شرق المتوسط. فمن المقرر أن يوقع اتفاقية تعاون دفاعى معدلة مع نظيره اليونانى، والتى وصفها المسئولون الأميركيون بأنها تشكل عامل حسم فى الرد على التهديدات فى شرق البحر الأبيض المتوسط. والتى تنص على زيادة النشاط المشترك بين الولايات المتحدة واليونان وحلف الناتو فى لاريسا وستيفانوفيكو وألكساندروبولى، بالإضافة إلى البنية التحتية وغيرها من التحسينات فى قاعدة خليج سودا البحرية. كما قام الكونجرس بإصدار قانون شرق المتوسط لدعم قبرص واليونان عسكريا فى مواجهة أردوغان[١٩].

قبرص:

رفضت قبرص التحركات التركية فى منطقة شرق المتوسط مؤكدة على أن ذلك يُشكل انتهاكًا لأحكام وقواعد القانون الدولى. فتركيا تمارس أعمال التنقيب فى المنطقة

الاقتصادية لقبرص. وإزاء ذلك قامت قبرص باتخاذ إجراء قانونية ضد ثلاث شركات تتعامل مع شركة "تباو" وهى إحدى الشركات التركية المملوكة للدولة[٢٠].

مصر:

حذرت مصر تركيا من الاستمرار فى أعمال التنقيب بالمنطقة والتى من شأنها أن تزيد من حدة التوتر فى المنطقة. فقد صدر بيان عن وزارة الخارجية "أعربت مصر عن قلقها لما أُعلن عن اعتزام تركيا التنقيب فى محيط جمهورية قبرص، بما يعد إصرارًا على مواصلة اتخاذ إجراءات أحادية من شأنها أن تزيد من درجة التوتر فى منطقة شرق المتوسط. "كما أكدت وزارة الخارجية على ضرورة الالتزام بأحكام وقواعد القانون الدولى. وهنا تجدر الإشارة إلى الاتفاق الذى تم توقيعه بين مصر وقبرص عام ٢٠١٨ وذلك بهدف مد خط أنابيب من حقل أفروديت القبرصى (تقدر احتياطياته بما بين ٣.٦ تريليون و٦ تريليونات قدم مكعبة) بغرض تسييلها فى مصر، وإعادة تصديرها إلى أوروبا، وتقدر تكلفته بنحو مليار دولار أميركى، ومن المتوقع الانتهاء منه العام المقبل. إلا أن هذا لا يُعد العامل المؤثر الوحيد فى القيام بالمزيد من التحركات فى المنطقة، فهناك عوامل أخرى منها حصول تركيا على منظومة (S 400) الروسية العسكرية المتطورة بالإضافة إلى وصول حكومة جديدة لسدة الحكم فى اليونان وكان الرئيس التركى أردوغان أول المهنئين له. وإزاء هذه التحركات التركية أسست بعض دول المتوسط فى يناير الماضى "منتدى غاز شرق المتوسط (٢١) ومقره القاهرة "والذى يضم عددًا من الدول مصر، اليونان، وقبرص، وإيطاليا، والأردن، وفلسطين، وإسرائيل، وجاء فى البيان التأسيسى للمنتدى أنه «بمثابة منظمة دولية تحترم حقوق الأعضاء بشأن مواردها الطبيعية، بما يتفق مع مبادئ القانون الدولى، كما نفذ الجيش المصرى عدد من التدريبات البحرية والجوية المشتركة مع الهند وفرنسا فى مياه البحر المتوسط، وقال ناطق باسم القوات المسلحة المصرية إن التدريبات

«تُظهر ما وصلت إليه القوات المشاركة من قدرة قتالية عالية، ومستوى راقٍ من التدريب لمواجهة التحديات التى تواجه الأمن البحرى بالمنطقة، وتأمين الأهداف الحيوية بالبحر المتوسط". هذا بالإضافة إلى القمة الثلاثية التى جمعت بين مصر وقبرص واليونان والتى استضافتها القاهرة (٨ أكتوبر ٢٠١٩) بحضور كل من الرئيس المصرى "عبد الفتاح السيسي"، ونظيره القبرصى "نيكوس أناستاسياديس"، ورئيس وزراء اليونان "كيرياكوس ميتسوتاكيس" والتى عكست مدى عمق التعاون بين هذه الدول من أجل مواجهة التحديات القائمة والتهديات المحتملة لضمان الأمن الاقليمى لمنطقة شرق المتوسط.

هذا وقد واكب هذه القمة عدد من التطورات من أبرز ملامحها:

استمرار التصعيد التركى فى منطقة شرق المتوسط، إذ مازالت تركيا تصر على خرق أحكام وقواعد القانون الدولى بدءًا من اعتراضها على اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر وقبرص والتى تم إبرامها عام ٢٠١٣ مرورًا بالقيام بعدد من المناورات العسكرية فى منطقة شرق المتوسط (مناورة الوطن الأزرق فى فبراير ٢٠١٩، ومناورة "ذئب البحر" فى مايو ٢٠١٩) والتى تأتى ضمن الإجراءات التصعيدية والاستفزازية التى تقوم بها تركيا فى تلك المنطقة، وصولًا لإرسال سفينة الحفر التركية "ياووز" (٧ أكتوبر ٢٠١٩) للتنقيب عن الغاز فى المياه الإقليمية لقبرص.

بروز عدد من القضايا على الساحة الإقليمية أبرزها التدخل العسكرى التركى فى منطقة شرق سوريا فضلًا عن استمرار الصراع بين الميليشيات المسلحة فى ليبيا والجيش الوطنى الليبى، الأمر الذى كان له مردود قوى على البيان الختامى للقمة والذى ركز على عدد من القضايا: الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، أزمة سد النهضة، الصراعات الإقليمية وغيرها من القضايا[٢٢].

هذا وقد ترتب على هذه القمة تحقيق عدد من المكاسب أبرزها:

تعظيم استفادة مصر من اكتشافات الغاز محققة اكتفاء ذاتى منه إذ تسلمت مصر آخر شحنة غاز مستوردة فى نهاية سبتمبر ٢٠١٨. وقد بلغ إنتاج الغاز الطبيعى فى مصر أعلى معدلاته خلال شهر سبتمبر ٢٠١٩ ليصل إلى حوالى ٧.٢ مليارات قدم مكعب يوميًا، وفقًا لما أعلنه المهندس "أسامة البقلى" رئيس الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية.

تعزيز فرص خروج مصر من الدول المستوردة للغاز إلى الدول المصدرة للغاز.

تحويل مصر لمركز إقليمى للطاقة، عبر تجميع الغاز من الدول المكونة للمنتدى وتسييلها عبر محطتى "إدكو ودمياط" قبل نقلها إلى أوروبا، وبالتالى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى مصر، وتقليل اعتماد الدول الأوروبية على الغاز القطرى، الأمر الذى أثار قلق عدد من الدول فى مقدمتها قطر. وهو ما يفسر السلوك القطرى تجاه مصر[٢٣].

إسرائيل:

أدانت إسرائيل بشدة التحركات التركية فى المنطقة لأن ذلك من شأنه أن يؤثر على مصالح إسرائيل وحصتها من الغاز، فقبل توقيع اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر وقبرص كانت إسرائيل تحتفل بافتتاح حقل لفيثان البحرى للغاز الطبيعى شرق البحر المتوسط وكان وقتها أهم اكتشافات الغاز فى العالم، وأكبرها من حيث حجم الاحتياطى. كما أعلنت شركة "ديليك" الإسرائيلية للحفر توقيع عقد لمدة ١٠ سنوات، بقيمة ١٥ مليار دولار، لتصدير الغاز الطبيعى لشركة دولفينوس الخاصة المصرية. فاكتشاف مثل هذه الحقول فى المنطقة يساعد إسرائيل على تأمين احتياجاتها من الغاز ويجعلها تتوقف عن استيراد الغاز من الخارج[٢٤].

روسيا:

أعربت روسيا عن قلقها بشأن التحركات التركية أحادية الجانب فى منطقة شرق المتوسط، داعية إلى اللجوء للوسائل السياسية لتسوية النزاع. مشيرة إلى أن العقوبات المفروضة على تركيا من الاتحاد الأوروبى هى عقوبات رمزية وليس من حق الاتحاد الأوروبى فرض مثل هذه العقوبات لأن ذلك يخالف أحكام وقواعد القانون الدولى. فروسيا تلعب دورًا بارزًا فى هذه الأزمة، فهى تسعى الى بسط نفوذها فى المنطقة التى تتحد فيها مصالحها الاقتصادية والسياسية. وهذا بلا شك يبرر السياسة الخارجية التى تنتهجها روسيا تجاه منطقة الشرق الأوسط. كما تسعى إلى تأكيد وجودها فى سوريا وذلك بهدف حماية قواعدها العسكرية بالإضافة إلى زيادة ثقلها السياسى فى منطقة شرق المتوسط. لذا تحرص روسيا على إقامة علاقات مع مصر وإسرائيل وتركيا لبسط نفوذها فى المنطقة. هذا بالإضافة إلى أن تركيا تُعد أحد أقوى البلدان في حلف الناتو. لذا يمكننا القول إنّ مستقبل العلاقات الثنائية يحمل أهمية كبيرة بالنسبة لحملات روسيا فى شرق البحر المتوسط ويقلص من حجم النفوذ الأمريكى فى المنطقة[٢٥].

وهكذا يتضح لنا أن المواقف الدولية المنددة بالخطوات التركية تتفق مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والتى تنظم حقوق الدول فى المناطق المختلفة من البحار.

خاتمة

تُعد منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط منطقة ذات أهمية كبيرة فهى تمثل قلب منطقة الشرق الأوسط لأنها تحقق ترابط الطرق التجارية المهمة فى المنطقة، كما أنها على تقاطع طرق بين ثلاث قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، إذ تربط الهند والصين وكوريا الجنوبية وبقية دول الشرق الأقصى بالقارة الأوروبية والمحيط الأطلسى. وبهذا فهى

تُعد أحد أبرز المناطق الاستراتيجية فى العالم. كما تحتوى المنطقة على ثروات الطاقة من الغاز والنفط، مما جعل الدول تتسابق على الاكتشافات والتنقيب عن الثروات بالمنطقة حيث قدرت هيئة المسح الجيولوجى الأمريكية عام ٢٠١٠ ثروات منطقة شرق المتوسط بنحو ١٢٢ تريليون متر مكعب عبر مصادر الغاز غير المكتشفة فى حوض شرق المتوسط قبالة سواحل سوريا ولبنان وإسرائيل وغزة وقبرص، إضافة إلى ما يقارب ١٠٧ مليارات برميل من النفط القابل للاستخراج، وهى إحصاءات أو تقديرات لم تشمل منطقة دلتا النيل.

كما أن منطقة شرق المتوسط تمثل قلب منطقة الشرق الأوسط والتى تضم نحو ٤٧٪ من احتياطى النفط، و٤١٪ من احتياطى الغاز فى العالم، الأمر الذى جعل القوى الإقليمية والعالمية تتنافس للسيطرة على هذه المنطقة. بالإضافة إلى التنافس بين شركات الغاز والنفط للقيام بأعمال التنقيب عن الغاز فى هذه المنطقة. فهناك حقوق مشروعة لبعض الدول فى المنطقة، وهناك دول لديها أطماع ونزعات نحو السيطرة على المنطقة واستغلال ثرواتها. فمنذ اكتشاف الحقل المصرى ظُهر، سعت مصر إلى توقيع اتفاقية ترسيم حدود مع شركائها فى الحدود قبرص واليونان قائمة على احترام حقوق تلك الدول واحترام حصة مصر من تلك الثروات. كما أن روسيا لها حقوق بالبحر المتوسط كون البحر الأسود امتدادا للمتوسط.

أما تركيا، والتى تستورد حوالى ٩٠٪ من الغاز من روسيا، فتسعى إلى البحث عن بديل من خلال تقوية علاقتها بقطر وإسرائيل بالإضافة إلى تنفيذها مشروعها "الممر الجنوبى" والذى تسعى من خلاله لتأمين احتياجاتها من الغاز مستقبلًا، وهو ما جعل تركيا تزاحم قبرص فى مياهها الإقليمية. فقد قامت تركيا بالعديد من أنشطة التنقيب فى المنطقة بحثًا عن الغاز بالإضافة إلى عرقلة عدد من شركات التنقيب والتى خول لها عدد من الدول التى لها حقوق مشروعة فى المنطقة

القيام بأعمال التنقيب. وعلى الرغم من التحذيرات التى أطلقتها دول المنطقة بسبب التحركات غير المشروعة قانونًا فى المنطقة فإن تركيا لم تستجب لمثل هذه التحذيرات معلنة استمرارية أعمال التنقيب من خلال إرسال عدد من السفن للقيام بمثل هذه الأعمال مؤكدة أن أعمال التنقيب تتم فى منطقة الجرف القارى الخاصة بتركيا، وهذا الأمر لا يستند إلى أى أساس قانونى. إذ يبلغ أقصى امتداد للمنطقة الاقتصادية ٢٠٠ ميل بحرى من خط الأساس، وفى حالة وجود دولتين متقابلتين يتم اللجوء إلى خط المنتصف لتحديد حقوق كل من الدولتين. وفى حالة وجود أى نزاع حول تنظيم الحقوق بين الدول يتم اللجوء إلى لجنة تسوية المنازعات والتى نصت عليها المادة الخامسة عشرة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وبالنسبة لتركيا، نجد أنها قامت بتحديد منطقتها الاقتصادية من جانب واحد فقط.

فهى لم تنضم إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ولا إلى محكمة العدل الدولية، وبالتالى تركيا لم ترسم حدودها مع الدول المجاورة وفقًا لقواعد واتفاقيات القانون الدولى، كما أن امتداد المياه الإقليمية بين تركيا واليونان يصل إلى ستة أميال بحرية فى بحر إيجة، وبذلك تقدر المياه البحرية اليونانية بنحو٤٣,٥٪ من المساحة الإجمالية لبحر إيجة مقابل ٧,٥٪ لتركيا.

هذا وقد طالبت اليونان بزيادة مساحة المياه الاقليمية لتصل إلى ١٢ ميلاً بحريًا وفقًا لما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢، وإذا تم ذلك سوف ترتفع حصتها إلى ٧١٪ مقابل ٨,٨٪ لتركيا. لذا لم تتردد تركيا فى اتخاذ كل الإجراءات الغير قانونية للحصول على أكبر حصة من المياه والسيطرة على منابع الغاز والنفط.

لذا وفى أعقاب اكتشاف مثل هذه الثروات سعت دولتا مصر وقبرص لترسيم الحدود وتنظيم الحقوق فيما بينهم، فوقعت الدولتان اتفاقية ترسيم الحدود عام ٢٠١٣،

كما دعت مصر إلى عقد منتدى غاز شرق المتوسط والتى دُعيت إليه جميع دول المنطقة باستثناء تركيا وذلك لتنسيق الجهود بين دول المنطقة لتعظيم الاستفادة من الثروات الكامنة فى هذه المنطقة تمهيدًا لإيجاد مركز متكامل للطاقة إقليميًا ودوليًا. هذا بالإضافة إلى القمة الثلاثية التى عقدت فى الثامن من أكتوبر ٢٠١٩، وضمت الرئيس عبد الفتاح السيسى والرئيس القبرصى كيرياكوس ميتسوتاكيس ورئيس الوزراء اليونانى، وذلك للتأكيد على أهمية الجهود المبذولة لتعزيز الأمن والاستقرار والسلام والازدهار فى منطقة شرق المتوسط. كما أكد رؤساء الدول والحكومات الثلاث على دعمهم الكامل لجهود حكومة قبرص من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل وقابل للتطبيق للقضية القبرصية على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولى، والتنديد بالتحركات التركية غير المشروعة، والمساهمة بشكل بناء فى استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى تسوية شاملة للقضية القبرصية مشددين على أن يأتى هذا الحل متسقا مع استقلال جمهورية قبرص وعضويتها فى الاتحاد الأوروبى وحقها الكامل فى حماية أمنها واستقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها. كما أدان رؤساء الدول والحكومات الثلاث انتهاك المجال الجوى الوطنى اليونانى والمياه الإقليمية فى بحر إيجة الذى يتعارض مع القانون الدولى. أما إسرائيل فقد رفضت ترسيم الحدود مع لبنان وقبرص واليونان حيث يقع أحد حقولها المهمة فى مياه فلسطين المحتلة وجزء آخر منه بالمياه الإقليمية اليونانية. وبالنسبة للبنان، فقد كشفت التقارير على وجود تفاهمات بين إسرائيل ولبنان على ترسيم الحدود بين البلدين. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فيشكل الأسطول السادس الأمريكى التواجد الأكبر لها فى حوض المتوسط، ومهمته فرض السيطرة الأمريكية عليه لتأمين احتياجات النفط الخليجى للولايات المتحدة ولغرب أوروبا حليفتها، إضافة إلى ضمان استقرار آمن فى الدول المتوسطية، خاصة حلفاء الولايات مثل إيطاليا واليونان. كما تشكل هذه المنطقة

أهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبى حيث تشكل عازل يحمى القارة الأوروبية من التهديدات الإرهابية. ولذلك قام الاتحاد الأوروبى بفرض عقوبات على تركيا لإجبارها على وقف مثل هذه التحركات الغير قانونية فى المنطقة، وقد ساندها فى ذلك عدد كبير من الدول ومنها فرنسا. إلا أن تركيا أعلنت استمرارها فى أعمال التنقيب، فقد أعلن أردوغان فى مؤتمر صحفى عقده فى أنقرة "أن الاتحاد الأوروبى الذى أعلن عن إجراءات مزعومة لا يضر بنا بقدر ما يضر بنفسه".

وبهذا فقد اكتسب الصراع شقين: الشق الأول يدور حول الصراع على الغاز والنفط ورغبة تركيا فى الحصول على أكبر حصة من الغاز والنفط من خلال توسيع رقعة المياه البحرية التابعة لها مباشرة أو عبر جمهورية قبرص التركية، والشق الثانى يتعلق بسعيها لكى تكون مركزًا إقليميًّا للطاقة لتصدير وتجارة الغاز بإقامة خطوط أنابيب تربط حقول المتوسط بتركيا ومن ثم بأوروبا.

أما الصراع الجيوسياسى، فقد تجسد فى شكل معارضة مصر وإسرائيل وأوروبا لتوسيع تركيا لنفوذها فى المنطقة فى ظل حكم حزب العدالة والتنمية ودعمه المستمر لجماعة الإخوان المسلمين. الأمر الذى دفع هذه الدول إلى الاتحاد مع بعضها البعض مكونة منتدى شرق غاز المتوسط والذى ضم جميع الدول باستثناء تركيا، بالإضافة إلى قيام عدد من المناورات العسكرية المشتركة بين مصر واليونان وقبرص وإسرائيل، وبدعم مباشر من الاتحاد الأوروبى، ودعم غير مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا وجدت تركيا نفسها وحيدة باستثناء دعم من قبل روسيا. لذا تخلص هذه الدراسة الى عدد من النتائج:

جمهورية قبرص التركية غير المعترف بها من قبل المجتمع الدولى كدولة مستقلة لا تتمتع بأى وضع قانونى أو حقوق مشروعة فى المنطقة، فتركيا لم تنضم إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وبالتالى لا توجد أى مرجعية قانونية تستند

إليها تركيا فى تبرير تحركاتها فى المنطقة، كما أن تركيا تجاوزت فى تحديد حدودها خط الوسط الذى يتم الاحتكام إليه فى حالة وجود سواحل متقابلة.

لن تتراجع تركيا عن الممارسات غير القانونية التى تقوم بها فى المنطقة، والتى تهدف للحصول على أكبر حصة من النفط والغاز بشكل يجعل منها مركزًا إقليميًّا للغاز يسمح لها بتصدير الغاز الى أوروبا، ويؤمن احتياجاتها من الغاز.

إسرائيل تتجنب حتى الآن اتخاذ أى موقف قوى بشأن المستقبل السياسى لقبرص أو إعادة توحيد الجزيرة، وذلك تحسبًا لإجراء محادثات جديدة مع تركيا حول التعاون فى مجال الطاقة.

العقوبات المفروضة على تركيا من قبل الاتحاد الأوروبى تخالف أحكام وقواعد القانون الدولى، إذ تتميز هذه العقوبات بأنها أحادية الجانب، كما أنها أداة غير فعالة فى ردع تركيا، فعلى الرغم من فرض مثل هذه العقوبات فإن تركيا أعلنت استمرارها فى أعمال التنقيب فى المنطقة.

التحركات التركية أحادية الجانب، وصعوبة التوصل إلى حل لإنهاء مثل هذا النزاع من شأنه أن يؤدى الى تفاقم الأزمة، ويهدد أمن واستقرار المنطقة.

المراجع

١- أحمد جاسم إبراهيم حميد، "القضية القبرصية... والصراع التركى- اليونانى فى ظل الموقف الدولى ١٩٦٠-١٩٩٤ (دراسة تاريخية)"، جامعة بابل، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، المجلد ٦، العدد ١، ١٩٩٤، ص٨٢-٨٥.

انظر أيضا:

- نازلى معوض أحمد، "الصراع التركى اليونانى فى الجزيرة القبرصية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة ١٠، العدد ٣٨، تشرين الأول ١٩٧٤، ص ص ١٥٩-١٦٠.
- نزيرة الأفندى، "الطائفية وعدم الانحياز فى قبرص"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٣٢، القاهرة، نيسان- أبريل ١٩٧٣، ص ص ١٦٨-١٧٥.

- Caroline Mortimer&Lauren Chadwick,"Turkey-Cyprus dispute: Why are the two countries arguing over drilling rights?":
- https://www.euronews.com/2019/06/24/turkey-cyprus-dispute-why-are-the-two-countries-arguing-over-drilling-rights.

٢- على حسين باكير، "النزاع على الغاز فى شرق البحر المتوسط ومخاطر اشتعاله"، مركز الجزيرة للدراسات، العدد ٢ – ١٩ أبريل ٢٠١٨، ص ص٢-٣.

٣- المرجع السابق، ص ص ٣-٤.

٤- صراع الغاز.... بالونات أزمة جديدة بين تركيا ولاعبى شرق المتوسط، على الرابط:
https://www.noonpost.com/author/5348

٥- أحمد نورى النعيمى، النزاع التركى- اليونانى على بحر إيجة، بغداد، سلسلة الدراسات السياسية، العدد ١٣٩، يناير ١٩٨٢، ص ٢٥.

٦- فرانس برس، "تركيا تتوقع حل أزمة الغاز القبرصى مع اليونان، على الرابط:
https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/oil-an
gas/2014/12/05/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-
%D8%AA%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%AD%D9%84-
%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-
%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A8%D8%B1%D8%B5%D9%8A-%D9%85%D8%B9-
%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%86

٧- سماء سليمان، "منتدى غاز شرق المتوسط... الفرص والتحديات"، على الرابط:
http://geostrategicmedia.com/2019/01/27/%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7-

٨- مصطفى صلاح، غاز شرق المتوسط ومستقبل الصراع الإقليمى، على الرابط:
https://www.academia.edu/37168405/%D8%BA%D8%A7%D8%B2_%D8%B4%D8%B1%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7_%D9%88%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A

٩- تركيا تسعى لبسط نفوذها في المتوسط مع مواصلة التنقيب قبالة قبرص، على الرابط:
https://elaph.com/Web/Economics/2019/07/1257311.html

١٠- هند أحمد ابراهيم، "تحركات تركيا فى شرق المتوسط"، على الرابط:
http://algiwarpress.com/news/news.aspx?id=8223

١١- حرب التنقيب فى شرق المتوسط من منظور القانون الدولى ، على الرابط:
https://research.sharqforum.org/2019/10/16/%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%82%D9%8A%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%86/?lang=ar

١٢- محمد شوقى عبد العال، "المناطق الاقتصادية الخالصة لدول شرق المتوسط وقواعد قانون البحار"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة بالجمعية المصرية للقانون الدولى، القاهرة، ص ص٢٤-٢-٢٠١٨.

١٣- محمد شوقى عبد العال، "مقدمة لدراسة القانون الدولى العام"، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٨)، ص ص ٢٦٤-٢٧٠.

١٤- حرب التنقيب فى شرق المتوسط من منظور القانون الدولى، على الرابط:
https://research.sharqforum.org/2019/10/16/%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%82%D9%8A%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%86/?lang=ar

١٥- محمد الجعفرى، "موقف دولى موحد فى وجه القرصنة التركية بشرق المتوسط"، على الرابط: https://al-ain.com/article/mediterranean-prospecting-gas

١٦- قائمة عقوبات أوروبية على تركيا لتنقيبها فى المياه القبرصية، على الرابط:
https://www.independentarabia.com/node/63791/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-

انظر أيضا:

- Cyprus Gas Dispute: Turkish obistinance and European passivity:
- http://www.bic-rhr.com/research/cyprus-gas-dispute-turkish-obstinance-and-european-passivity.
- Dorian Jones," Turkey Dismisses EU Sanctions, as Tensions Escalate over Cyprus:
- https://www.voanews.com/europe/turkey-dismisses-eu-sanctions-tensions-escalate-over-cyprus

١٧- أين تنقب تركيا عن الغاز فى شرق المتوسط، على الرابط:

- https://arabic.rt.com/business/1031365-%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%86%D9%82%D8%A8-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D9%81%D9%8A-%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7

18- France joins Cyprus for naval manoeuvres amid Turkey gas dispute:

- https://www.france24.com/en/20191012-france-joins-cyprus-for-naval-manoeuvres-amid-turkey-gas-dispute-

١٩- بلال المصرى، "موقف الولايات المتحدة من القضية القبرصية: تأثير مُلتبس للبترول، برلين: المركز الديمقراطى العربى، ٢٠١٨، على الرابط:
https://democraticac.de/?p=57036

انظر أيضا:

- US warns Turkey over offshore drilling near Cyprus:
- https://www.euractiv.com/section/global-europe/news/us-warns-turkey-over-offshore-drilling-near-cyprus

٢٠- كفاية أوليـر، "لعبـة" كبـاش جيوسياسـية علـى الغـاز بـين تركيـا وكـل مـن قبـرص واليونـان، الاندبندنت العربية،على الرابط:
https://www.independentarabia.com/node/37956/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D9%84%D8%B9%D8%A8%D8%A9-%D9%83%D8%A8%D8%A7%D8%B4-%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D9%83%D9%84-%D9%85%D9%86-
٢١- غاز شرق المتوسط ... سباق البوارج والحفارات، الاقتصاد والأعمال، على الرابط:
https://www.iktissadonline.com/news/2019/09/13/%D8%BD8%A7%D8%B2-%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7-br-%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA
٢٢- الصراع على الغاز بين تركيا ومصر.. من ينتصر؟ على الرابط:
https://www.alalamtv.net/news/4032056/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7
D9%88%D9%85%D8%B5%D8%B1--%D9%85%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D8%9F
٢٣- مصر، تركيا، وسياسة الغاز، على الرابط:
https://www.alhurra.com/a/tukey-egypt-gas/419199.html
انظر أيضا:
قبرص: مصر تقف مع نيقوسيا فى وجه النشاط غير القانونى و"السلوك العدوانى" التركى بالبحر المتوسط، على الرابط:
https://arabic.euronews.com/2019/08/01/cyprus-says-it-has-egypt-support-against-turkish-gas-drilling-in-mediterranean-sea
٢٤- مصطفى صلاح، الغاز الإسرائيلى يشعل الجدل فى مصر (تقدير موقف)، على الرابط:
https://elbadilpss.org/2018/02/20/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D9%8A%D8%B4%D8%B9%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D9%82%D8%AF

25- Timeline: Turkey's gas exploration off Cyprus raises tensions: https://www.reuters.com/article/us-cyprus-turkey-ship-timeline/timeline-turkeys-gas-exploration-off-cyprus-raises-tensions-idUSKBN1WT20L

انظر أيضا:

صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط: الدور الروسى، على الرابط:

https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries/%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D8%B4%D8%B1%D9%82D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D9%8A%D8%B6D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A

The Dispute Between Cyprus and Turkey And The Repercussions of The Crisis

Yasmine Ahmed Saleh

The Middle East region in general and the eastern Mediterranean in particular are among the regions that have been and still are a battleground for global and regional geo-political conflict throughout the ages. However, this conflict has taken a new turn in recent times, after the discovery of huge reserves of oil and gas in the Eastern Mediterranean region. Oil and gas are not only an indication of the state's economic strength, but it has become a cause of tension and conflict between countries. The countries of the region have started fighting and competing for control of the gas and oil sources in the region, which threaten to stimulate and renew conflicts such as the Turkish-Cyprus conflict, which is the focus of this study, and the Israeli-Lebanese conflict. This competitive landscape, which is called in which each country of the region's sovereign right to these resources more reflective of the map of the new regional alliances in the region to maximize the benefit from this wealth.